- **المحور الثـــالث: الـــنفقات العـــامة:**
- – التعريف بالنفقات العامة.
- – تقسيمات النفقات العامة.
- – ضوابط الإنفاق العام وحدوده.
- – الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

لقد ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوســع سلطاتها، وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات العامة لكونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعة إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

أولا: التعريف بالنفقات العامة:

- "النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معيّنا بغــرض ســد إحدى الحاجات العامة".
- كما تعرّف بأنها :"استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامــة", وهو مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة, وفقا لهذا التعريف يمكن إعتبار النفقة ذات عناصر ثلاثة هي:
- مبلغ نقدي.
- يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام.
- الغرض منه تحقيق نفع عام.[1]

1- استخدام مبلغ نقدي: فالوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصــول علــى مــا تحتاجه من سلع وخدمات أو لمنح مساعدات لا تعتبر نفقات عامة، إذ يجــب اســتعمال المبلغ النقدي.

[1] د سوزي عدلي ناشد,أساسيات المالية العامة, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت ,ص 25.

- ومن أمثلة الوسائل غير النقدية المزايا العينية كالسكن المجاني والمزاياي النقدية كالإعفاء من الضريبة، والمزايا الشرفية كمنح الألقاب والأوسمة التي تقدمها لبعض القائمين بخدمات عامة أو لغيرهم من الأفراد.

2- صدور النفقة من شخص معنوي عام: وهي الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة، الولاية، البلدية، الهيئات الوطنية العامة، الأشخاص المعنوية العامة الأخرى، فيجب أن تتم النفقة العامة بمعرفة هذه الهيئات لا بمعرفة الأشخاص الخاصة سوائ كانت معنوية أو طبيعية.

- وعلى هذا الأساس فإن النفقات التي ينفقها أشخاص طبيعية معنوية لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تستهدف منفعة عامة، فعلى سبيل المثال ما قام به مجمع الخليفة لما قام بشراء محطة لتحلية المياه (دشنها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في سبتمبر 2002)، ثم تبرع بها للدولة، فإن هذا الإنفاق لا يعد إنفاقا عاما وهذا راجع إلى أن الأموال التي قام بإنفاقها تعد أموالا خاصة وليست أموالا عامة، بالرغم من عمومية الهدف، ومن ثمة يعد من باب الإنفاق الخاص ولكن هل يعني ذلك أن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة تعتبر نفقات عامة؟
- لقد ظهر معيار قانوني (معنوي) وآخر وظيفي، فأما المعيار القانوني فيرتكز على الطبيعة القانوني للشخص المنفق، فإذا كان من أشخاص القانون العام فإن النفقة تعد عامة أيا كان الغرض منها، أما إذا كان الشخص المنفق من أشخاص القانون الخاص فإن النفقة تعتبر خاصة بغض النظر عما تهدف إليه من أغراض.
- كما ظهر معيار وظيفي يرتكز على الطابع الوظيفي والاقتصادي للشخص المنفق، ومن هنا لا يمكن اعتبار جميع النفقات الصادرة عن الأشخاص العامة نفقات عامة، ما عدا تلك الأنشطة والمهام التي تقوم بها الدولة المستمدة من سلطتها وسيادتها، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العامة وتماثل النفقات التي تقوم بها الأشخاص الخاصة فإنها تعتبر نفقة عامة وعلى العكس من ذلك تعتبر النفقات التي

يقوم بها الأشخاص الخاصة المفوضين من قبل الدولة في استخدام سلطتها نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة لاستخدام هذه السلطة.

3- تحقيق نفع عام: لكي تكون النفقة عامة يجب أن يكون الهدف منها هو إشباع الحاجات العامة، ومن ثمة تحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة، وهذا مبرر لأمرين:

- الأول: أن النفقة العامة يجب أن تشبع حاجة عامة مثلما أضرنا.
- الثاني: أن النفقة العامة إذا حققت منفعة عامة فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة.

- **ثانيا: تقسيمات النفقة العامة:**

- 1- نفقات التسيير ونفقات الاستثمار: وهو تقسيم يعتمده المشرع الجزائري ويتمثل في:

- * نفقات التسيير: وهي تلك النفقات الضرورية لسير الأجهزة الإدارية للدولة والمتكونة أساس من أجور الموظفين، ومصاريف صيانة البيانات الحكومية ومعدات المكاتب ...إلخ، ومنه لا يمكن ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية[2]، وتجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:[3]

- - أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- - تخصيصات السلطات العمومية.
- - النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- - التدخلات العمومية.

- يتعلق الباب الأول ولاثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة يتم تفصيلها وتوزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع فيهمان الوزارات، ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع، ويقسم كل باب إلى أقسام ويتفرع عن كل قسم

---

[2] محمد عباس محرزي, المرجع السابق, ص 77.

[3] المادة 24 من قانون رقم: 17/84 المؤرخ في : 07 جويلية 1984 و المتعلق بقوانين المالية.

فصول، ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في اعتمادات الميزانية وعنصر مهم في الرقابة المالية.

- * نفقات الاستثمار: تتسم هذه لانفقات بإنتاجياتها الكبيرة ما دامت تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، فالشهرة التي تحظى بها هذه النفقات تجد جذورها في التحليل الاقتصادي البريطاني "تحاليل جون مينارد كينز" الذي برهن أن نفقات الاستثمار تقوم بإعادة التوازن الاقتصادي العام في فترة الركود الاقتصادي، من خلال الدور الذي يقوم بآدائه "مضاعف الاستثمار"، فلو افترضنا قيام الدولة بإنجاز استثمار معيّن (بناء طريق سيار) خلال فترة أزمة اقتصادية، فالنفقة العامة الاستثمارية ستسمح بتوزيع الأجور على العمال والقيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين ويوجه عندها الوبائن والموردون المداخيل المحققة لشراء سلع استهلاكية أو تجديد مخزوناتهم، فيمنحون بالتالي مداخيل جديدة للتجار، للمنتجين الصناعيين الذين بدورهم سوف يستعملون هذه المداخيل.
- 2- التقسيمات العلمية: تقسم النفقة العامة إلى تقسيمات علمية بحسب طبيعتها إلى أنواع عديدة، كتكرارها الدوري أو أثرها الاقتصادي أو أغراضها أو نهو الهيئة القائمة بها، أو بحسب نوعيات الإنفاق أو حسب نطاق سريانها.
- * النفقات العادية والنفقات غير لاعادية: ويقصد بالنفقات العادية تلك النفقات التي تتكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة، أي خلال سنة مالية (كمرتبات الموظفين).
- أما النفقات غير العادية فهي تلك التي لا تتكرر بصفة عادية ومنتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها مثل نفقات مواجهة مختلف الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات وغيرها من الأحداث الطارئة.
- إن الفائدة من تقسيم النفقات إلى نفقات عادية وأخرى غير عادية هو تمكين الحكومة من تقدير نفقاتها بشكل قريب إلى الصحة، وتدبير ما يلزم لسدادها من الإيرادات العامة، غير أن ما يعاب على هذا التقسيم هو اعتماده على التكرار السنوي للنفقة في

الميزانية في حين أن ميزانيات بعض الدول تزيد مدتها عن العام كالنفقات الاستثمارية التي تعتبر لازمة على الدوام ويتكرر ظهورها في كل الميزانيات والبرامج الاقتصادية.

- إن مثل هذه النفقات تتحول إلى نفقات عادية بموجب معيار التكرار والانتظام يضاف إلى ذلك بعض النفقات غير العادية تتحول إلى نفقات عادية ومتكررة، كالنفقات العسكرية التي تتكرر سنويا بسبب التوتر الدولي، مما يجعل اعتبارها نفقات متكررة بسبب ظهورها المستمر سنويا.
- * الآثار الاقتصادية: تنقسم النفقات العامة من حيث آثارها الاقتصادية إلى ثلاثة أنواع: منتجة وغير منتجة، ناقلة وغير ناقلة، حقيقية وغير حقيقية.
- – النفقات المنتجة والنفقات غير المنتجة: النفقة المنتجة هي تلك النفقة التي تأتي بإيراد مالي كنفقات السكك الحديدية، أما النفقة غير المنتجة فهي تلك النفقة التي لا تأتي بإيراد مالي كنفقات التسيير (إنشاء وصيانة الطرق العامة مثلا).
- إن العبرة في الإنتاجية هو مدى سد النفقة لحاجات الجمهور، وليس في كون النفقة تدر مالا من عدمه، فإنشاء الطرق وصيانتها يؤدي إلى سهولة المواصلات ويترتب عليه إنعاش الحالة الاقتصادية.
- إن النقد الموجه إلى التقسيم الأول (منتجة وغير منتجة) جعل البعض يفضل تقسيمها إلى نفقات نافعة وأخرى غير نافعة، فتعتبر النفقة نافعة إذا عاد أثرها بفائدة على الشعب، وتعتبر غير نافعة إذا لم يستفد منها الشعب.
- – النفقات الناقلة والنفقات غير الناقلة: النفقات الناقلة هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف إعادة توزيع الدخل القومي مثل الإعانات الاجتماعية، أما النفقات غير الناقلة فهي تلك النفقات التي تصرف للحصول على مقابل من الأموال أو الخدمات مثل نفقات الأشغال العمومية.
- – النفقات الحقيقية والنفقات غير الحقيقية: يعتمد معيار التمييز هنا على مدى إنقاص النفقة المالية للدولة، حيث يطلق على النوع الذي ينقص مالية الدولة بنفقات حقيقية

(مرتبات الموظفين مثلا)، ويطلق على النوع الذي لا ينقص مالية الدولة إلى نفقات غير حقيقية (نفقات إنشاء السكك الحديدية مثلا).

- * المعيار الغائي (الهدف): تقسم النفقات العامة تبعا للهدف المسطر لها لبلوغه، أو كما درج على تسميتها بالتقسيم الوظيفي، أي نفقات إدارية، نفقات اجتماعية، نفقات اقتصادية.
- – النفقات الإدارية: ويقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها، وتضم هذه النفقات نفقات الدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي.
- وتعد نفقات الدفاع (النفقات العسكرية) أهم النفقات الإدارية حيث تمثل ما يزيد على 15% من مجموع النفقات العامة سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية.
- – النفقات الاجتماعية: وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين عن طريق توفير أسباب وإمكانيات التعليم، الصحة، الثقافة، وكذا تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات المعوزة والمعسورة مثل الإعانات الموجهة للأسر كبيرة الحجم وذات الموارد المحدودة أو الإعانات الموجهة للعاطلين عن العمل.
- – النفقات الاقتصادية: وهي تلك النفقات التي تقوم الدولة بصرفها لتحقيق أهداف اقتصادية كالنفقات الاستثمارية التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل، المواصلات، الري، الصرف، بناء المساكن ومختلف أنواع الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشروعات.
- * المعيار العضوي: تقسم النفقات العامة من حيث الهيئة التي تقوم بها إلى نفقات وطنية (حكومية) ونفقات محلية.
- فالنفقات الوطنية أو المركزية هي تلك النفقات التي ترد في ميزانية الدولة، وتتولى الحكومة القيام بها مثل نفقة الدفاع الوطني والقضاء والأمن.

- أما لانفقات المحلية فهي تلك النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات والبلديات، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل: الماء، الكهرباء، المواصلات داخل الإقليم أو المدينة.
- * المعيار الشكلي: تنقسم النفقات العامة تبعا للشكل الذي تظهر به إلى أربعة أنواع هي: أجور العاملين بالدولة، أثمان الأشياء والأدوات التي تشتريها الدولة، الإعانات، نفقات خدمة الدين العام.
- – أجور العاملين بالدولة: وهم الموظفون العامون القائمون بإدارة المرافق العامة وتحصل الدولة على خدماتهم نظير مرتبات وأجور.
- تراعي الدولة في هذا النوع من النفقات الحد الأدنى للأجور حتى لا يلجأ هؤلاء إلى أساليب غير مشروعة لسد احتياجاتهم، كما يراعى في معاملتهم المساواة والتماثل بوضع نظام عادل لهم حتى يتفرغون لأعمالهم كما هو وارد بقانون الوظيف العمومي.
- لقد خص المشرع الجزائري هذا النوع من النفقات بحماية خاصة طبقا لأحكام المادة 34 من القانون 84–17 التي تنص على أنه :"بصرف النظر عن أحكام المادة 33 أعلاه لا يجوز القيام بالنسبة إلى ميزانية التسيير بأي اقتطاع من الفصول التي تتضمن النفقات المخصصة للمستخدمين إلى فصول تتضمن أنواع أخرى من النفقات".
- – أثمان الأدوات والأشياء التي تشتريها الدولة: تقوم الإدارة بشراء واقتناء ما يلزمها من أدوات وأثاث ووسائل مادية وما تحتاجه لتنفيذ الأشغال العامة مثلا، ويراعى في عملية الشراء أقل التكاليف والكفاءة الأكثر، ويتم تنظيم هذه العمليات عن طريق المناقصات حيث يتنافس المقاولون والموردون في تقديم سعر أقل، أو بطريق التراضي حين تعهد الإدارة العامة بها لمقاول أو مورّد معين إذا كان يحتكر هذه الأدوات مثلا، أو في حالة الاستعجال وذلك طبقا للمرسوم الرئاسي 250/02 المؤرخ في 24 جويلية 2002 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية.

- – الإعانات: هذا النوع من النفقات حديث العهد، يهدف إلى تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية معيّنة مثل إعطاء إعانات لمساعدة بعض الصناعات الوطنية حتى تصمد أمام منافسة السلع الأجنبية، وإعطاء إعانات لأفراد وهيئات عامة تقوم بأعمال ذات نفع عام.
- تقرر بعض الدساتير إقرار الإعانات من قبل أغلبية برلمانية حتى لا يساء استخدامها.
- يزيد نطاق هذه الإعانات في العصر الحديث خاصة تلك الدول التي تعتنق وتتبنى الاتجاه الاشتراكي بهدف توفير الحاجات الضرورية للمواطنين في نطاق دخولهم ومكافحة الغلاء.
- – نفقات خدمة الدين العام: وهي تلك النفقات التي تنفقها الدولة لسداد القروض العامة الداخلية والخارجية، ونفقات المعاشات وبعض النفقات الأخرى.
- 3– التقسيم الوضعي: ويتعلق بالممارسات والتطبيقات العملية التي تعمد وتلجأ إليها الدول بشأن تنظيم نفقاتها العامة بغض النظر عن مدى التزامهاتها بالتقسيم العلمي السابق.
- هناك العديد من المعايير التي تعمد إليها النظم الوضعية في تقسيماتها للنفقات العامة تتمثل في: معيار إداري وآخر وظيفي وآخر اقتصادي.
- * المعيار الإداري: ويقوم على أساس الجهة أو الهيئة الإدارية التي تقوم بالإنفاق العام، حيث يتم توزيعها حسب الوزارات كما توزع داخل كل وزارة حسب أقسامها وأجهزتها.
- * المعيار الوظيفي: تظهر فيه وظائف الدولة في شكل قطاعات تبرز بداخلها نفقات كل قطاع.
- فنجد التقسيم الإنجليزي للنفقات العامة يرجع إلى اعتبارات تاريخية ويرجع التقسيم الفرنسي إلى اعتبارات إدارية واقتصادية، في حين يرجع التقسيم الأمريكي (و.م.أ) إلى اعتبار وظيفي، حيث يتم تقسيم النفقات العامة داخل كل وظيفة إلى أقسام فرعية يتعلق كل منها بقطاع اقتصادي معيّن تتناسب مع القطاعات التي تنقسم إليها الخطة

الاقتصادية، أما التقسيم المصري للنفقات العامة فقد أخذ بالتقسيم الإداري ثم اتجه العمل للأخذ ببعض الاعتبارات المتعلقة بالتخطيط، نظرا إى أن الميزانية العامة تشكّل جزءا من الخطة الاقتصادية.

- * المعيار الاقتصادي: ويقوم هذا المعيار على الاعتبار الوظيفي ولكن تظهر فيه وظائف فيه وظائف الدولة في قطاعات متعددة للوظيفة الواحدة، فلا يكتفي القول بوجود نفقات اقتصادية واجتماعية بل يظهر توزيعا حسب أنواه هذا النشاط.
- ومثل ذلك ميزانية التجهيز، حيث يقسم القطاع الاقتصادي إلى المجالات المختلفة التي تدخل في هذا القطاع كمجال الزراعة والصناعة والتجارة والنقل والصيد ...إلخ.
- تتجه الدول حديثا إلى الجمع بين التقسيم الإداري والتقسيم الاقتصادي للنفقات العامة.
- **ثالثا: ضوابط الإنفاق العام وحدوده.**
- 1- ضوابط الإنفاق العام: تتمثل ضوابط الإنفاق العام في اضبط المنفعة العامة، ضابط الاقتصاد في الإنفاق، ضابط الترخيص (تقنين النشاط المالي للدولة).
- * ضابط المنفعة العامة: بمقتضى قاعدة أو ضابط المنفعة العامة لا توجّه النفقة العامة لتحقيق الصالح الخاص لبعض الأفراد أو بعض فئات المجتمع، نظرا لما يتمتعون به من نفوذ سياسي، وبالتالي يجب أن ينظر إلى المرافق العامة نظرة إجمالية شاملة لتقدير احتياجات كل مرفق، وكل وجه من أوجه الإنفاق في حاجات المرافق العامة، لكن تحقيق أقصى منفعة يتوقف على عاملين أساسيين هما: زيادة مقدار الدخل النسبي، وتوزيع الدخل الإجمالي والوطني بين الأفراد.
- * ضابط الاقتصاد في الإنفاق: وهي قاعدة ضرورية لتحقيق المنفعة العامة، فالمنفعة الجماعية لا تتحقق إلا إذا كانت ناتجة عن استخدام أقل نفقة ممكنة أي تحقيق أكبر عائد بأقل نفقة ممكنة.
- * ضابط الترخيص (تقنين النشاط المالي للدولة): حتى يحقق ضابط المنفعة العامة والاقتصاد في الإنفاق يجب تقنين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، والذي يتمثل في احترامها كافة الإجراءات التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق

العام، فالنفقة العامة تخضع لإذن سابق من الجهات المختصة قد يقره البرلمان على المستوى المركزي أي تقرره الهيئات المالية ضمن اختصاصاتها المختلفة.

- 2- ظاهرة تزايد النفقات العامة: لقد باتت نفقات الدولة تتزايد باستمرار من سنة لأخرى، ولعل هذا التزايد يعود إلى أسباب ظاهرة وأخرى حقيقية.
- * الأسباب الظاهرية: لتزايد النفقات العامة: تعود الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة إلى تدهور قيمة العملة والتغيير في أساليب وآليات وضع الميزانيات، بالإضافة إلى التغييرات التي تشهدها الدول على مستوى سكانها وإقليمها.
- - تدهور قيمة العملة: فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات، فالزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد.
- إن ارتفاع أثمان مشتريات الدولة ومرتبات الموظفين يترتب عنه تزايد النفقات العامة ظاهريا.
- - التغيير في أساليب وآليات وضع الميزانيات: كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية، فلا تسجل النفقات في الميزانية إلا صافي الحساب، أي استنزال حصيلة الإيرادات العامة من النفقات العامة، فالنفقات العامة لا تسجل إلا بعد استنزال حصيلة إيراداتها منها (فائض الإيرادات على النفقات).
- وبتغير أسلوب وضع الميزانية من مبدأ الميزانية الصافية إلى مبدأ الناتج الإجمالي أبحت نفقات مرافق الدولة وإيراداتها تدرج وتسجل دون إجراء أية مقاصة أو استنزال بين النفقات والإيرادات، مما أدى إلى تضخم عددي في حجم النفقات العامة بصورة ظاهرية وليس إلى زيادة حقيقية في حجم الإنفاق العام.
- وعلى العموم يمكن إجمال الأسباب السياسية لتزايد النفقات العامة فيما يلي:
- - انتشار المبادئ الديمقراطية.
- - نمو مسؤولية الدولة.

- – نفقات الدولة في الخارج.
- – النفقات الحربية (العسكرية).
- – الأسباب الاقتصادية: تعود أهم الأسباب الاقتصادية لتزايد النفقات العامة إلى زيادة الثروة، والتوسع في إنشاء المشاريع العامة والمنافسة الاقتصادية وزيادة الدخل الوطني، وهو ما ينجم عنه زيادة النفقات العامة.
- – الأسباب المالية: لقد ازدادت النفقات العامة في العديد من الدول تحت تأثير عدة عوامل ذات صبغة مالية من بينها:
- – سهولة الاقتراض في العصر الحديث، خاصة القروض الداخلية.
- – وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معيّن مما يدفع إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه.
- – الخروج على بعض القواعد التقليدية المالية العامة مثل قاعدة وحدة الميزانية.
- – الأسباب الإدارية: إن تطور وظيفة الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة قد أفضى إلى تضخم الجهاز الإداري بها وازدياد هيئاته ومؤسساته، وارتفاع عدد الموظفين والعاملين به الأمر الذي يقتضي بالضرورة زيادة النفقات العامة لمواجهة تكاليف إنشاء وإقامة المؤسسات الإدارية الجديدة، ودفع مرتبات وأجور الموظفين بها.
- كما أن سوء التنظيم الإداري والبطالة المقنعة يؤديان بالضرورة إلى زيادة الإنفاق العام.
- – زيادة مساحة الدولة وعدد سكانها: إن التغير الذي تشهده الدول على مستوى سكانها وإقليمها يؤدي بلا شك إلى تزايد أوجه الإنفاق العام.
- فارتفاع عدد سكان الدول يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع النفقات العامة، وهذه الزيادة هي زيادة ظاهرية لأنها موجهة لسد حاجات السكان، وليس لتحسين مستوى المعيشة.
- كما أن اتساع إقليم الدولة بفعل عملية الاتحاد مثلا يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

- * الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة: يقصد بالأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام تلك المعطيات التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية، وتعود إلى أسباب سياسية واقتصادية وإدارية ومالية وأيديولوجية.
- – الأسباب السياسية: قديما وفي عصر الحكم المطلق لم تكن الدولة مسؤولة عن أعمالها، غير أن التطور الذي عرفته البشرية بظهور مبادئ الحرية والنظام الديمقراطي فد انعكس على دو الدولة، حيث باتت مسؤولة عن أعمالها بتعويض الأفراد عن الأضرار التي قد تسببها لهم، كما أصبحت مسؤولة عن الأضرار التي قد تسببها بعض الكوارث الطبيعية، مما يستوجب زيادة الإنفاق العام.
- وقد ازدادات القوانين التي تقرر مسؤولية الدولة في المجالات الإدارية والقضائية، ومن أمثلة ذلك نص المادة 49 من الدستور الجزائري على أنه :"يترتب على الخطأ القضائي تعويض من الدولة ويحدد القانون شروط التعويض وكيفياته".
- – الأسباب الاجتماعية: وتتمثل في زيادة النمو الديمغرافي، وزيادة وعي المواطنين الذين أصبحوا يطالبون الدولة بوظائف لم تكن معروفة من قبل.
- 3– ترشيد النفقات العامة: إن تطور وتزايد أوجه الإنفاق العام يتطلب الحرص على ترشيد النفقات العامة من خلال:
- – محاربة كل مظاهر الإسراف في المال العام.
- – تحديد الحاجات العامة الضرورية ووضعها كأولوية.
- – الحد من الحجم الكلي للإنفاق عن طريق ربط هذا الحجم للكميات الاقتصادية الكلية.
- – التركيز على إنتاجية كل نفقة.
- – إعادة تنظيم المرافق العامة.
- – تفعيل الرقابة المالية على الإيرادات.
- رابعا: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.
- 1– الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

- * آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني: هناك آثار تتحقق على المدى القصير وأخرى تتحقق على المدى الطويل.
- في المدى القصير ترتبط آثار الإنفاق العام بتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عبر الدورات عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه.
- وفي المدى الطويل تخلف آثار الإنفاق العام على الإنتاج والدخل تبعا لطبيعة هذا الإنفاق، فالإنفاق على المرافق التقليدية كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي وإقامة العدالة وإن لم تب له علاقة مباشرة بالإنتاج، إلا أنه يهيء الظروف التي لا غنى عنها لقيامه، فاختلال الأمن يؤدي إلى عدم اطمئنان المنتجين على استثمار أعمالهم مما يعوق سير الإنتاج في مختلف ميادينه، كما يؤثر الإنفاق على التعليم والصحة العامة والتأمينات الاجتماعية ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة على الإنتاج من خلال تأثيره على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار.
- كما يلعب الإنفاق العام دورا مهما وفعالا في توجيه الموارد الإنتاجية المتاحة إلى فروع النشاط المرغوبة عن طريق التأثير على معدلات الربح فيها بضمان حد أنى من الأرباح وسد العجز في ميزانية المشروع خلال فترة معيّنة، وتقديم بعض الإعانات المالية كإعانات الإنشاء والتوسع والتصدير.
- * آثار النفقات العامة على طريقة توزيع الدخل الوطني: يكون أثر الإنفاق العام على طريقة توزيع الدخل الوطني مباشرا بزيادة القدرة الشرائية لدى بعض الأفراد عن طريق منح الإعانات النقدية، أو عن طريق تزويد فئات معينة ببعض السلع والخدمات بسعر أقل من تكلفته بدفع إعانات استغلال للمشاريع التي تنتج هذه السلع والخدمات.
- * آثار النفقات العامة على الاستهلاك: للإنفاق العام آثر على الاستهلاك، وذلك من خلال نفقات الاستهلاك التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات وأجور تكاد تشمل الغالبية العظمى منهم في البلاد الاشتراكية ونفقات الاستهلاك الحكومي.

- – نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد: من أهم البنود الواردة في النفقات العامة ما يتعلق بالدخول بمختلف أنواعها من مرتبات وأجور ومعاشات تدفعها الدولة لموظفيها، وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات.
- وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي، ومن ثمة فدخول الأفراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال الأثر المضاعف.
- – نفقات الاستهلاك الحكومي: وهو ما تقوم به الدولة من شراء سلع وخدمات الموظفين العموميين وأعمال المرافق العامة، كنفقات تنظيف وصيانة المباني الحكومية أو الخدمات التي تؤديها الدولة لهؤلاء العاملين من الإسكان والوجبات المجانية في بعض الحالات.
- ويرى البعض أن هذا النوع من الاستهلاك يمثل من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، فبدلا من أن تقدم الدولة للأفراد زيادة في مرتباتهم لزيادة استهلاكهم تقوم هي بهذا الإنفاق مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك بطريق غير مباشر.
- * آثار النفقات العامة على الأسعار: إن المحدد الرئيسي للأسعار هو العرض والطلب، فإذا زاد العرض وقل الطلب نقص السعر، وكلما قل العرض وزاد الطلب زاد السعر، إلا أن تدخل السلطة العامة بطريق مباشر أو غير مباشر من حيث سياستها في الإنفاق العام من شأنه التأثير على مستوى الأسعار، وهو الأمر الذي لم يعد مقتصرا على الظروف الاستثنائية والطارئة فقط، وإنما أصبح وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي.
- يترتب على الإنفاق العام في المشروعات الإنتاجية زيادة السلع مما ينجم عنه انخفاض الأسعار، أما توجيه الإنفاق العام إلى المجالات الاستهلاكية فهو يؤدي إلى زيادة الأسعار نظرا لزيادة الطلب عليها.

- كما يمكن تخفيض الأسعار بشراء السلع والمنتوجات وتخزينها حتى تكــون متــوفرة ومنخفضة السعر حفاظا على استقرار بعض الصناعات والمؤسسات.
- 2- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة: للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف من الناحيــة الاقتصــادية بــأثر المضاعف والمعجل.
- * أثر المضاعف: يشير المضاعف في التحليل الاقتصادي إلى المعامل العددي الذي يشير إلى زيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفــاق الــوطني علــى الاستهلاك.
- ولتوضيح فكرة المضاعف فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزءا منها يوزع فــي شكل أجور ومرتبات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الأفراد، وهــؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة، ويقومــون بادخار الباقي وفقا للميل للاستهلاك والادخار، والدخول التي تنفق علــى الاســتهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى تقسم ما بين الاستهلاك والادخار والــدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار.
- وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل فــي الإنتاج-الدخل- الاستهلاك، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بــنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة ولذلك سمي بالمضاعف.
- ولما كان أثر المضاعف ذا علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيــادة الميــل للاستهلاك وينخفض بانخفاضه، وبطبيعة الحال فإن الميل الحدي للاســتهلاك لــيس ثابت بل يختلف من قطاع إلى آخر، ومن فئة إلى أخرى ولذا تبدو أهمية تحديد الآثار المترتبة على الإنفاق العام في شتى القطاعات ومختلف الفئات.
- أضف إلى ذلك أن الأثر الذي حدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوســع الجهــاز الإنتاجي، وهذا يرتبط بدوره بدرجة النمو الاقتصادي.

- * أثر المعجل: يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادة في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.
- وحقيقة الأمر أن زيادة الدخول يترتب عنها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية "أثر المضاعف"، ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع لغرض زيادة أرباحهم، ومن ثمة يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وأدوات لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها، ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل الوطني، فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار –بمرور الوقت– بنسبة أكبر.
- تجدر الإشارة إلى أن هناك تفاعلا بين مبدأي المضاعف والمعجل كما أن أثر المعجل شأنه شأن أثر المضاعف يختلف من قطاع صناعي إلى آخر.